ROUTE
EDUCATIONAL & SOCIAL SCIENCE JOURNAL
ISSN: 2148-5518

Volume 7, Issue 11, November 2020, p. 227-246

Article Information

Article Type: *Research Article*

This article was checked by iThenticate.

Doi Number: http://dx.doi.org/10.17121/ressjournal.2836

Article History:
Received
27/10/2020
Received in revised form
28/10/2020
Accepted
02/11/2020
Available online
15/11/2020

THE IMPACT OF INFLATION ON THE EFFICIENCY OF FINANCIAL STATEMENTS IN GOVERNMENT INSTITUTIONS

Al Emam Ahmed Yousıf Mohamed[1]

ABSTRACT

The study aimed to show the importance of the inflation factor when preparing financial statements and to explain the factors affecting inflation rates in the continuation of the establishment and the extent to which the historical cost in maintaining capital is preserved. The problem of the study was dependence on the monetary unit in preparing the financial statements with the unstable purchasing power of the monetary unit as a result of continuous inflation, which in turn leads to the lack of credibility of the financial statements prepared on the basis of historical cost? The hypotheses were that the financial statements are considered one of the most important sources for making financing and investment decisions The hypotheses of the study care about the financial statements prepared on the basis of historical cost do not provide adequate information for their users in light of inflation.

The historical approach was also followed to follow previous studies and descriptive analytical method using the random sample method to test the study hypotheses. The study concluded that the financial statements are considered the main source for making investment decisions, inflation affects the items of the traditional financial statements, which makes them misleading to users. It also recommended not to rely on information prepared on the basis of historical cost to provide information Financial statements due to their complexity and cost.

Key word: Inflation, efficiency, financial statements.

[1] Assist. Prof. Dr., Sudan, Umdorman Ahlia University, Facuity of Economic and Administrative Sciences, Department of Accounting, imam6660@gmail.com

أثر التضخم على مدى كفاءة القوائم المالية بالمؤسسات الحكومية (دراسة ميدانية علي عينة من المؤسسات الحكومية بولاية الخرطوم)

د. الإمام أحمد يوسف محمد [2]

الملخص

هدفت الدراسة إلى إظهار أهمية عامل التضخم عند اعداد القوائم المالية وبيان العوامل المؤثرة على معدلات التضخم في استمرار المنشأة ومدى إبقاء التكلفة التاريخية في الحفاظ على رأس المال. وتمثلت مشكلة الدراسة في الاعتماد على وحدة النقد في اعداد القوائم المالية مع عدم ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد نتيجة التضخم المستمر والذي يؤدي بدوره إلى عدم مصداقية القوائم المالية المعدة على اساس التكلفة التاريخية؟. وأن فرضية الدراسة تمثلت في أن القوائم المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية لا توفر معلومات ملائمة لمستخدميها في ظل التضخم . كما تم إتباع المنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة والمنهج الاستنباطي لتحديد المشكلة وصياغة الفرضيات والمنهج الوصفي التحليلي باستخدام اسلوب العينة العشوائية لاختبار فرضيات الدراسة. توصلت الدراسة إلى أن القوائم المالية تعتبر المصدر الرئيسي لاتخاذ القرارات الاستثمارية، يؤثر التضخم على بنود القوائم المالية التقليدية مما يجعلها مضللة للمستخدمين، كما أوصت بعدم الاعتماد على المعلومات المعدة على اساس التكلفة التاريخية لتوفير معلومات القوائم المالية لكثرة تعقيدها تكلفتها.

الكلمات المفتاحية : التضخم– كفاءة القوائم المالية.

المقدمة:

إن علم المحاسبة نشاط قائم على تسجيل وتبويب مختلف العمليات بهدف إيصال المعلومات إلى من لهم علاقة بالمؤسسة سواء الداخلين كالمديرين والمساهمين، والخارجين كالدولة والمستثمرين، ومن أبرز مزيا علم المحاسبة القوائم المالية، التي تمثل نتاج المحاسبة لما تحتويه معلومات مهمة للداخلين والخارجين من ذوي العلاقة بالمؤسسة.

تعتمد المحاسبة في القياس والتقويم على اساس وحدة النقد كأداة للقياس المتعارف عليه في جميع انحاء العالم وقد فرضت نظرية المحاسبة ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد وقد انبثق من هذا الفرض واحد من المبادئ المحاسبية التي أصبحت تعتبر من الضروريات في اعداد القوائم المالية وهو مبدأ التكلفة التاريخية والذي على ضوئه يتم اعداد القوائم المالية المختلفة ولا سيما في تقييم قيم الأصول الثابتة.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في أن الاعتماد على وحدة النقد في إعداد القوائم المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية يؤدي بدوره إلى عدم مصداقية القوائم المالية والتي تعد في مختلف المؤسسات والشركات مما يؤدي إلى انهيار كثير من المشروعات، ويمكن توضيح ذلك في الآتي:

1- هل توفر القوائم المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية معلومات ملائمة لمستخدميها في ظل التضخم؟

[2]¬ جامعة أمدرمان الأهلية – كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية – أستاذ مساعد بقسم المحاسبة

2- إلى أي مدى يأثر التضخم على جودة المعلومات الملائمة لمستخدمي القوائم المالية؟

أهداف الدراسة:

تمثلت أهداف الدراسة في إظهار أهمية عامل التضخم عند إعداد القوائم المالية، وكذلك معرفة العوامل المؤثرة على معدلات التضخم في استمرار المنشأة، وبيان مدى إبقاء التكلفة التاريخية في الحفاظ على رأس المال.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذا الدراسة في أن التغير المستمر في الأسعار يجب أن يقابله تغير في إعداد القوائم لما لها من أهمية في اتخاذ قرارات التمويل والاستثمار،وان الزيادة في عرض النقود ليس هو السبب الأوحد في ظهور التضخم، كما أن القوائم المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية لا توفر معلومات ملائمة لمستخدميها.

فرضيات الدراسة:

يقوم الدراسة علي اختبار الفرضيات التالية:

1- القوائم المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية لا توفر معلومات ملائمة لمستخدميها في ظل التضخم.

2- معالجة آثار التضخم في بيانات القوائم المالية يؤدي إلى تحسين جودة المعلومات الملائمة لمستخدمي القوائم المالية.

منهج الدراسة:

- استخم الباحث المنهج الاستنباطي لتحديد المشكلة وصياغة فرضيات الدراسة, والمنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة، والمنهج الوصفي التحليلي لتحليل البيانات.

مصادر الدراسة:

وتتمثل في الآتي:

مصادر أولية وتتمثل في الإستبانة.

مصادر ثانوية وتتمثل في المراجع والكتب والدوريات والرسائل العلمية.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: ولاية الخرطوم.

الحدود الزمانية: 2020م.

هيكل الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة قسمت إلي المحاور الآتية :

المحور الأول: الإطار المنهجي والدراسات السابقة.

المحور الثاني: مفهوم التضخم والعوامل المؤثرة فيه.

المحور الثالث: مفهوم القوائم المالية وجودة المعلومات الواردة فيها.

المحور الرابع: الدراسة الميدانية.

- النتائج

-التوصيات

ثانياً:الدراسات السابقة:

دراسة: غنيمي، (1994م) هدفت الدراسة إلى بيان أثر تطبيق احد نماذج محاسبة التضخم وهو نموذج التكلفة الاستبدالية علي القوائم المالية التي تعدها الوحدات الاقتصادية في جمهورية مصر بالتطبيق علي احدي الشركات الصناعية لمدة خمس سنوات، وتوصلت الدراسة إلى أن ظاهرة التغيرات في مستويات الأسعار من أكثر الظواهر الاقتصادية تأثيرا علي

البيانات والمعلومات المحاسبية المنشودة بالقوائم المالية، وجود اختلافات جوهرية في نتائج القياس المحاسبي طبقا للنموذج المقترح عما كانت تلك النتائج في ظل المحاسبة طبقا للتكلفة التاريخية مما يؤثر علي مدي صدق المعلومات المحاسبية المنشورة، وتختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحث في انها ركزت على مدي تأثير التضخم عند اتخاذ قرارات الاستثمار في ظل وجود بدائل والفشل المحقق عند عدم حسبان التضخم في ظل المفاصلة، وتركز دراسة الباحث علي معرفة مدي تأثير التضخم في اعداد القوائم المالية من اجل المحافظة علي استمرارية المؤسسات ومنعها من الانهيار.

دراسة: سهام سليطين، (2011م) هدفت الدراسة إلي كيفية معالجة الاهلاك في ظل مبدأ التكلفة التاريخية وتعديله في ظل محاسبة التغيرات في مستويات الأسعار وقياس الدخل وتحديد راس المال وذلك بالتطبيق علي احدي الشركات الصناعية ، وتوصلت الدراسة إلى أن احتساب الاهلاك علي أساس التكلفة التاريخية في ظروف ارتفاع الأسعار يؤدي إلى تضخم الدخل وزيادة حجم الضرائب عليه وتوزيع أرباح وهمية للمساهمين، وتختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحث في انها ركزت على مدي تأثير التضخم عند اتخاذ قرارات الاستثمار في ظل وجود بدائل والفشل المحقق عند عدم حسبان التضخم في ظل المفاضلة، وتركز دراسة الباحث علي معرفة مدي تأثير التضخم في إعداد القوائم المالية من اجل المحافظة علي استمرارية المؤسسات.

دراسة:عثمان عبده، (2012م) هدفت الدراسة لتعريف أهمية الإفصاح في القوائم المالية لمستخدميها، وأوضحت انه في ظل التضخم فان الإفصاح في القوائم المالية يعتبر ضروريا وحيويا من اجل اتخاذ القرارات بصورة دقيقة. وتوصلت الدراسة إلي أن التأكيد علي أهمية الإفصاح في هذه الآونة أتي من أولويات المهنيين والكتاب. وتختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحث في أنها ركزت علي أهمية الإفصاح في إعداد القوائم المالية وأهميتها للمستخدمين للقوائم المالية .

دراسة: نجوى بحر الدين، (2013م) هدفت الدراسة إلي دراسة تغيرات الأسعار بغرض بيان اثر ارتفاع المستوي العام للأسعار علي عناصر القوائم المالية. وتوصلت الدراسة إلى أن اثار التضخم علي بنود القوائم المالية التقليدية يجعلها مضللة للمستخدم لذلك تفقد معلوماتها الصدق والتعبير الملائم لاتخاذ القرار وقابلية المقارنة بموضوعية، وتختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحث في انها ركزت علي بيان اثر تغيرات المستوي العام للأسعار علي عناصر القوائم المالية، كما أن دراسة الباحث ركزت علي معرفة مدي تأثير التضخم في إعداد القوائم المالية من اجل المحافظة علي الاستمرارية.

دراسة: عمر ابراهيم، 2017م تمثلت مشكلة الدراسة في تعدد وتباين احتياجات مستخدمي القوائم المالية وصعوبة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية التي تلبي متطلباتهم وأهدافهم، هدفت الدراسة إلى التعرف بمفهوم الإفصاح المحاسبي ومعوقاته وأنواعه وأهميته في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية، وتوصلت الدراسة إلى أن جميع متطلبات واحتياجات مستخدمي القوائم المالية تساعد الإفصاح في التوقيت المناسب لمستخدمي القوائم المالية وأوصت الدراسة بضرورة الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في إعداد وعرض القوائم المالية والإفصاح عن المعلومات المستقبلية. اختلفت هذه الدراسة عن دراسة الباحث في انها ركزت على دور الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وركزت دراسة الباحث على أثر التضخم في القوائم المالية.

المحور الثاني: مفهوم التضخم والعوامل المؤثرة فيه:

أولا : مفهوم التضخم:- يعتبر تحديد تعريف التضخم من المشاكل التي ما زالت تحتل مكاناً بارزاً في دائرة الفكر الاقتصادي، ولا يوجد مفهوم محدد لكلمة تضخم، اختلف تعريف التضخم عند العلماء باختلاف المقصود به والزمن الذي حل فيه، ولو تتبعنا عملية استخدامه في الأدبيات الاقتصادية نلاحظ انه قد برز كمفهوم خطر باهتمام الاقتصاديين نسبة

لإبعاده النظرية المتصلة بالظواهر الاقتصادية التي عانت منها الاقتصاديات الرأسمالية، وعلى وجه التحديد بعد الحرب العالمية الأولى.

ويعتبر التضخم من أخطر المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد العالمي، وبالرغم من شيوع هذا الاصطلاح (التضخم) واستخدامه لايوجد تعريف موحد يعرف التضخم ويبين مفهومه، وقد عبرت اغلب تعريفات التضخم عن تأثيرها بالنظرية الكمية للنقود (النقدية الكلاسيكية) حيث أعطت تفسيرات مبسطة للتضخم أبرزها التعريفات التالية (عقيل جاسم،1994،173م)

1/ التضخم هو الزيادة المحسوسة في كمية النقود، وانه الزيادة في وسائل الشراء التي حوزة الجمهور دون ان يقابلها زيادة في السلع المتداولة.

2/ عرفه فيتشر بأنه الزيادة الحاصلة في الأسعار بسبب زيادة الإصدار النقدي أو زيادة الائتماني المصرفي، هذا من وجهة نظر أصحاب كمية النقود .

3/ التضخم من وجهة نظر كينز هو فائض الطلب المستمر عند تحقيق العطلة الكاملة.

4/ كما يعرف بأنه الزيادة النسبية في المستوى العام خلال فترة من الزمن او انخفاض القيمة الحقيقية لكمية النقود مع كل ارتفاع في الاسعار.

5/ من وجهة نظر الباحث التضخم هو حركة تصاعدية مستمرة في المستوى العام للأسعار، ناجمة عن الاختلال بين التيار النقدي والتيار السلعي في فترة زمنية معينة مما يؤدي الى وجود زيادة في الطلب الكلي عن العرض الكلي للمنتجات.

إن الفهم الشائع لظاهرة التضخم أمر مرتبط بالزيادة في الأسعار أو هو ظاهرة نقدية، ولكن ليس كل زيادة في الأسعار بمثابة تضخم بل أن التضخم يعني الارتفاع المتزايد والمستمر في المستوى العام للأسعار والتضخم معدل التغير النسبي للرقم القياسي للأسعار ويقاس بالتغير في الرقم لنفقة المعيشة بين فترتين زمنيتين فترة الأساس وفترة المقارنة منسوبة للرقم في فترة الأساس أي (مايكل أبورجمان،1998م،363)

$$F = \frac{CPI_{(\mathcal{L}-1)} - CPO_{\mathcal{L}}}{CPO_{\mathcal{L}}} 100$$

حيث أن:

F = معدل التضخم.

$CPI_{(T-1)}$ = الرقم القياسي لنفقة المعيشة في الفترة $T-1$

CPO_T = الرقم القياسي لنفقة في الفترة T(جيمس جوارزتيني،1998،214م).

يرتبط هذا التعريف بنظرية كمية النقود التي ترى ان الزيادة في عرض النقود تؤدي الى زيادة في مستوى الاسعار بنفس الزيادة في النقود وفي ابان الكساد الكبيرة زادت كمية النقود بصورة كبيرة ولم تزد الاسعار.

رغم النقد الذي لا يحق هذه النظرية الا ان هناك عدد من الاقتصاديين ما زالوا يؤمنون بصحتها خاصة في الاقتصاديات المختلفة (نبيل الدولبي،1997،9).

ثانيا: أنواع التضخم :- ان تعدد المفاهيم الخاصة بكلمة التضخم أدى إلى وجود أنواع متعددة للتضخم والتي يمكن تقسيم التضخم من خلالها إلى عدة أقسام، حيث يختلف تقسيمات التضخم على الأسس المختلفة:

أ/ على أساس السرعة التي ترتفع بها الأسعار ينقسم إلى:

1- التضخم الزاحف Creeping Inflation

وهو أخف أنواع التضخيم وعليه فان بعض الاقتصاديين ينظر إليه على أساس عدم ضرورة إطلاقا بالاقتصاد القومي، ويدعو إليه بعض المفكرين في شكل ارتفاع عالمي في الأسعار وذلك حتى يبعد الاقتصاد القومي عب حالة الجمهور Stagnation، ومن ناحية أخرى يعتبر التضخم الزاحف خطر على الاقتصاد القومي لأنه إذا حدث فان الأسعار سوف تستمر في الزيادة حتى يصل الاقتصاد القومي إلى حالة الخطر(سامي خليل،1982،621م).

2- التضخم الساري Walking Inflation

عندما يصبح الارتفاع في الأسعار أكثر وضوحاً إذا ما قورن بالتضخم الزاحف فانه ينظر إلى التضخم على أساس أنه التضخم السائر وذلك عندما تكون الأسعار عبر عقد من الزمان ترتفع بمقدار أكثر من 15% وفي مدى بين 30% إل 40% أو 3 – 4 % سنوياً فان التضخم ينظر إليه على أساس أنه تضخم سائر(أحمد جامح،1976،76م).

3- التضخم الجاري Running Inflation

عندما تبدأ الأسعار تتزايد بسرعة فإن التضخم الجاري يبدأ في الظهور ويحدث عندما يكون الارتفاع في الأسعار عبر عقد من الزمن أكثر من 100% وعليه فإذا كانت الأسعار ترتفع سنوياً بمقدار يزيد عن 10% فان التضخم يعتبر جارياً.

4- التضخم الجامح Galloping Or hyper Inflation

في حالة التضخم الشديد فان الأسعار ترتفع كل لحظة وليس هناك حدود لارتفاع الأسعار، وعليه فان من الصعب قياس مدى الارتفاع وترتفع الأسعار ساعة بعد ساعة وخلال هذا النوع تفقد الوحدة النقدية قيمتها وتكف عن القيام بوظائفها كمخزن للثورة ومقياس للقيم ويرجع السبب إلى حالة الهروب إلى التوقعات فيما يتعلق بالأسعار في المستقبل .

ب/ على أساس العوامل المؤثرة في عرض النقود وطلب السلع والخدمات يقسم إلى:-

1- تضخم التكاليف Cost inflation

يحدث تضخم التكاليف إذا زادت معدلات الأجور نسبة أكبر من معدلات الإنتاجية أي زيادة في التكاليف الحديث لإنتاج، وبعبارة أخرى يحدث نتيجة لزيادة الدخول النقدية (معدلات الأجور على وجه الخصوص) بنسبة اكبر من الدخول الحقيقية (سامي خليل،1982،623م).

ويسمى أيضا بالتضخم الحلزوني لان حركته حلزونية تصاعدية حيث ترتفع فيها أسعار السلع والخدمات ويحد أصحاب عوامل الإنتاج وبالذات العمال إن القوة الشرائية للدخول التي يحصلون عليها قد انخفضت فيطالبون بزيادة أثمان عواملهم فترتفع نفقات الإنتاج مرة أخرى مما يدفع أسعار المنتجات إلى الارتفاع من جديد وهكذا فان حلقة تجرى فيها الأجور وراء الأسعار ثم تجري الأسعار بدورها وراء الأجور.(أحمد جامح،1976،79م).

2- تضخم الأفراد في عرض النقود Excessive Money Supply inflation

هو نوع كلاسيك من التضخم حيث يكون هناك فائض في عرض النقود بالنسبة بكميات السلع والخدمات الموجودة، ووفقاً لنظرية كمية النقود التقليدية فان التضخم يحدث عندما تزداد الكمية المعروضة من النقود أسرع من الناتج الكلي من السلع والخدمات، أو بعبارة اخرى عندما يكون هناك زيادة في الدخل النقدي يزيد عن الدخل الحقيقي نتيجة لزيادة مقدار المعروض من النقود.

3- تضخم العجز Deficit Inflation

عندما تلجأ الحكومة الى تمويل نفقاتها الى التمويل بالعجز من خلال خلق نقود جديدة فان القوة الشرائية لدى الافراد في المجتمع تزداد وترتفع الاسعار وهذا ما يسمى بالتضخم المستمال بالعجز Deficit Induced Inflation وتلجأ الحكومة الى التمويل بالعجز نتيجة لعدم توفر الموارد الأخرى.

4- التضخم الهارب Flight Inflation

ان هذا النوع من التضخم انما هو وصف لمرحلة من العلاقة بين عرض النقود والسلع حيث يكون هناك هروب من العملة، ويكون هذا نتيجة لردود الفعل السيكولوجية للافراد عندما يحدوا انخفاضاً غير محتمل في قيمة النقود، ويصل المجتمع الى هذه المرحلة من كثرة تكرار العجز الحكومي((أحمد جامح،1976،82م).).

ج/ على أساس عنصر الزمن ينقسم الى ثلاثة اقسام: (سامي خليل،1982،624م).

1- تضخم وقت الحرب:

نشاء هذا النوع من الظروف معينة خارجه على الاقتصاد القومي وهي نشوب الحرب اذ تنشأ الحاجة الى السلع والخدمات لاغراض الحرب والتي تتمكن الحكومة من الحصول عليها عن طريق زيادة الانفاق الحكومي، ونظراً لان نسبة كبيرة من السلع والخدمات توجه لاغراض عسكرية فان ما يتبقى في الاسواق سيكون محدداً وبالتالي ينتقل منحنى العرض موضحاً انخفاضاً في مقدار السلع والخدمات الموجودة في الاسواق ونتيجة لذلك تنشأ فجوة تضخمية.

2- تضخم ما بعد الحرب:

عبارة عن مخلفات الحروب ويحدث في الفترة التالية للحرب مباشرة ويحدث هذا النوع في التضخم عندما يزداد الدخل المتاح للمجتمع وذلك على اثر الغاء ضرائب الحرب في فترة الحرب.

3- تضخم وقت السلم:

يقصد بذلك ارتفاع الاسعار خلال فترة عادية من السلام وتغنغم وقت السلم عادة ما يحدث نتيجة لزيادة انفاق الحكومة للمشروعات الرأسمالية ومن خلال عادة ما يحدث تنفيذ الخطة الاقتصادية فان الانفاق الحكومي يزداد وقد ترتفع الأسعار تبعاً لذلك .

ثالثا: العوامل المؤثرة على معدلات التضخم :- تلعب النقود دوراً مهماً في الاقتصاد القومي عن طريق الوظائف المختلفة التي تقوم بها، فالنقود هي مقياس للقيمة وإدارة للحسابات ووسيلة للتبادل ومخزن للقيم، وهي أداة من أدوات الإدخار، وتؤثر النقود وتتأثر بالمستوى العام للأسعار، وبالتالي في مستويات الإستثمار والتوظيف والدخل.

ومنذ بداية نشأة النقود تدخلت الدول للإشراف على نظامها النقدي على النحو الذي تراه، بحيث تتحكم في عرض النقود وضبط اتجاهاتها وأحكام وظائفها في المجتمع، وتستخدم الحكومات في ذلك بنوكها المركزية للإشراف على نظامها النقدي ومؤسساتها النقدية (عمر كامل،1999،4م).

محددات عرض النقود:

يتكون عرض النقود في الاقتصاد من نقود العملة التي تكون في حوذة الجمهور والودائع تحت الطلب وشبه النقود.

والنقود التي تكون في حوذه الجمهور عليها نقود العملة ويقصد بها العملة المعدنية المساعدة والنقود الورقية البنكوت التي يصدرها البنك المركزي، أما الودائع تحت فهي تكون للسحب بالشيكات والتي يطلق عليها أيضاً ودائع الحساب الجاري، ولما كانت نقود العملة هي نقود بمعنى أن العامة ملتزمون بقبولها كوسيلة للدفع وكذلك سداد الديون لذلك فإنها تعتبر جزءاً هاماً من عرض النقود.

العوامل المؤثرة على عرض النقود:

من أهم العوامل المؤثرة على عرض النقود أو الكتلة النقدية تتمثل في الآتي:-

مدى تفضيل الأفراد لحيازة النقود في شكل عملة أو شكل ودائع وهي عملية تتوقف على درجة الوعي المصرفي وسعر الفائدة وانتشار فروع البنوك.

نسبة الإحتياطي القانوني على الودائع تحت الطلب وعلى الودائع الإدخارية والآجلة وهي من الدول السياسية النقدية التي يلجأ إليها البنك المركزي للتحكم في حجم الإئتمان وعرض النقود أو المعروض النقدي.

نسبة الإحتياطي الإضافي الذي تفصله البنوك التجارية أو تضطر إلى الاحتفاظ بها وتتأثر تلك النسبة بعوامل تتعلق بأدوات السياسة النقدية مثل قرض البنك المركزي علاوة على نسبة الاحتياطي وحقوق ائتمانية تحد من قدرة البنوك على التوسع في خلق النقود أو الائتمان إلى جانب تأثرها بعوامل أخرى مثل مستوى النشاط الاقتصادي (مجدي نورين ،2003م).

المحور الثالث: مفهوم وجودة القوائم المالية:

أولا: مفهوم القوائم المالية :- القوائم المالية تمثل الجزء المكمل للتقارير المالية، وتمثل القوائم المالية الجزء والوسائل الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية.

وعلي الرغم من أن القوائم المالية قد تحتوي علي معلومات من مصادر خارج السجلات المحاسبية إلا أن النظم المحاسبية مصممة بشكل عام علي أساس القوائم المالية.(محمد ابوعجوة،2009،163م)

تعتبر القوائم المالية المنتج النهائي لمخرجات العمليات المحاسبية نتيجة تطبيق الدورة المحاسبية وتقوم بتزويد القوائم المالية بمعلومات ضرورية تتصف بالثقة والموثوقية للوصف المناسب والملائم لأغراض التقدير المالي وللمساعدة في اتخاذ القرارات (رضوان الضائي،2006،143م).

تمثل القوائم المالية الناتج النهائي والأساسي للعمل المحاسبي في أي وحدة اقتصادية وهي تنشأ نتيجة إجراء مجموعة من المعالجات المحاسبية على البيانات التي ترتبط بالأحداث والأنشطة التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية لغرض تقديمها بصورة إجمالية وملخصة إلى كافة الجهات التي يمكن أن تستعين بها في اتخاذ القرارات المختلفة.

ثانيا: أنوع القوائم المالية: تتمثل أهم أنواع القوائم المالية في الآتي:

1/ قائمة الدخل: وهي تقرير بنتيجة العمليات التي قام بها المشروع خلال فترة معينة وتشتمل علي معلومات عن الإيراد من المبيعات وأي معلومات أخري وكذا تكلفة المبيعات وأي مصروفات أخري رئيسية أو غير رئيسية وإجمالي الربح الدخل من العمليات التي يقوم بها المشروع وقد تعد بمقابلة إيرادات الفترة بمصروفاتها للوصول إلي صافي الربح وهي ما يطلق علية قائمة الدخل ذات المرحلة الواحدة، وعليه فإن الهدف الأساسي من إعداد قائمة الدخل يكمن في تحديد كيفية الوصول إلى صافي نتيجة النشاط للوحدة الاقتصادية من ربح أو خسارة من خلال عرض البيانات التي تتأثر وتؤثر في نتيجة النشاط حيث يتم من خلالها تلخيص الحسابات الختامية حساب المتاجرة وحساب الأرباح والخسائر وعرضها بصورة يمكن أن تحقق الفائدة لمستخدميها بعيداً عن التفصيلات المحاسبية للدائنية والمديونية التي تكون عليها بنود تلك الحسابات.(غسان فلاح،2011،79م).

2/ قائمة المركز المالي: تطلبت معايير المحاسبة المالية عرض عناصر محددة كحد أدنى لقائمة المركز المالي لذلك فإن التحليلات الإضافية اللازمة لعناصر الميزانية تندرج ضمن الإيضاحات المتممة للفوائد المالية والجداول الأخرى أكثر منها ضمن قائمة المركز المالي.

وقد يطلق على هذه القائمة اصطلاح الميزانية العمومية وهو اصطلاح الميزانية العمومية وهو اصطلاح قديم أما اصطلاح قائمة المركز المالي فهو مستحدث وتقوم المنشأة بإعداد هذه القائمة من أجل معرفة المركز المالي على الأصول في تاريخ معين.(مني ابراهيم،2006،28م).

بعد إعداد الحسابات الختامية حساب المتاجرة وحساب الأرباح والخسائر نجد أن الحسابات المتبقية في ميزان مراجعة بالأرصدة هي حسابات الميزانية وتشتمل على الأصول فقط ويتم بعد ذلك تسطير كشف يوضح عنوان الأصول على اليمين وعنوان الخصوم والمطلوبات على اليسار ويجب أن يكون مجموع الأصول مساوياً لمجموعة حقوق الملكية والمطلوبات.

إن قائمة المركز المالي هي قائمة تعد لأغراض معينة مثل معرفة الوضع المالي للمنشأة ويستخدمها أشخاص معينين مثل الإدارة العليا والمستثمرين وحملة الأسهم لمعرفة نصيب المساهمين في الأرباح ومدى التغير الذي حدث في المركز المالي ويتم إعدادها نهاية كل فترة محاسبية أو عند طلب الإدارة أو المستثمرين أو المساهمين لمعرفة وضع المنشأة المالي وهل تستحق الإستثمار فيها.

3/ قائمة التدفقات النقدية: يهتم مستخدموا القوائم المالية بالتعرف على الكيفية والأساليب التي تعتمد عليها المنشأة في توليد واستخدام النقدية وما في حكمها بغض النظر عن طبيعة أنشطة المنشأة بغض النظر عن ما إذا كانت النقدية يمكن أن ينظر إليها كمنتج لمنشأة تقوم المنشأة بإعداد قائمة التدفقات النقدية لاستخدامها مع باقي القوائم المالية التي تمكن المستخدمين عند تقييم التغيرات التي تحدث في صافي الأصول التابعة للمنشأة وفي هيكلها المالي لما في ذلك من درجة توافر السيولة والقدرة على سداد الديون والقدرة في التأثير على مبالغ وتوفيق التدفقات النقدية كما تفيد معلومات التدفق النقدي مفيدة في حكمها لأخبار العلاقة بين الربحية وصافي التدفق النقدي لتغير الأسعار.(حسين هلالي،2010،67م).

4/ التغير في حقوق الملكية: وتوضح هذه القائمة الأرباح التي تمت خلال السنة المالية والتغيرات التي حدثت عليها بالإضافة إلي بيان الربح من سنوات سابقة والتوزيعات والتحويلات التي تمت عن فترة معينة ويهتم المحلل المالي في هذه القائمة في بيان حركة الأرباح ونموها وتطورها خلال عدد من السنوات والتوزيعات التي تمت من الأرباح في شكل احتياطات أو توزيعات للمساهمين.(محمد ابوعجوة،2009،170م)

وقد ظهر في السنوات الأخيرة عدد أخر من القوائم المالية بناء علي رغبة المستثمرين والدائنين وحاجتهم إلي المزيد من المعلومات التفصيلية التي تساعدهم علي اتخاذ قراراتهم الاقتصادية أو بناء علي تعليمات وتوجيهات من الجهات المشرفة علي مهنة المحاسبة.

ثالثا: جودة المعلومات الواردة بالقوائم المالية:- تقاس جودة وفعالية التقارير المالية في مقدرتها علي توصيل المعلومات بشكل فعال، وقد أثيرت تساؤلات حول الأهداف التي أعدت من اجلها التقارير المالية ومدي توفيرها للمعلومات المالية للمستفيدين منها وخاصة ذوي المصالح المتعارضة وأيضا عن محتويات هذه التقارير للمعلومات المالية وكمية هذه المعلومات ونوعها، والمشكلات الخاصة باللغة التي كتبت بها التقارير ومحاولة قياس المعاني المختلفة لعدد من المصطلحات المحاسبية وعرض المعلومات المالية بها بطريقة أخري غير الطريقة التقليدية. لهذا الغرض ظهر عدد من المؤشرات للحكم علي فعالية التقارير المالية في توصيل المعلومات بشكل جيد واهم هذه المؤشرات مدي شمول هذه التقارير المالية للحد الأدنى للمعلومات التي يجب الإفصاح عنها، ومدي اعتماد المستفيدين علي التقارير المالية كمصدر من مصادر المعلومات، ومدي قراءة كل جزء من أجزاء التقارير المالية من جانب المستفيدين منها ومدي فهم المعلومات التي تحتويها التقارير المالية.(حسين الحي واخرون،1998،126م)

رابعا: العوامل المؤثرة في جودة التقارير المالية: تتمثل أهم العوامل في الآتي:-

1. اثر المنظمات المهنية: ويبدو هذا الأثر واضحا" في الولايات المتحدة الأمريكية حيث قامت لجنة المبادئ المحاسبية بإصدار الآراء المحاسبية، وتلا ذلك قيام لجنة معايير المحاسبة المالية بإصدار نشرات بالمعايير المحاسبية توضح أهم المبادئ والإجراءات التي يجب إتباعها عند إجراء التقارير المالية.

2. اثر الجهات المشرفة علي سوق الأوراق المالية: وتلعب هيئة تنظيم تداول الأوراق المالية في الولايات المتحدة دورا كبيرا في إصدار المبادئ والمعايير المحاسبية الملزمة لشركات المساهمة التي تتداول أوراقها في سوق الأوراق المالية بنيويورك هذا بالإضافة إلي التزام هذه الشركات بتقديم التقارير المالية السنوية والدورية إلي هيئة تنظيم سوق الأوراق المالية لمراجعتها والتأكد من التزامها بالمبادئ المحاسبية.

3. النظام الاقتصادي القائم: ويبدو اثر النظام الاقتصادي القائم علي التقارير المالية في الدول الصناعية الغربية حتى تعتمد علي النظام المحاسبي في توفير المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات الاقتصادية والمستثمرين والدائنون والبنوك.

4. التضخم وارتفاع الأسعار: وقد أدي انخفاض القوة الشرائية للنقود في كثير من البلاد وخاصة في البرازيل والأرجنتين إلي إعادة النظر إلي التقارير المالية للشركات المساهمة لهذه البلاد وإعدادها علي أساس التكلفة التاريخية المعدلة لتعكس الانخفاض المستمر في قيمة العملة.

5. اثر تدخل الدولة: وتقوم الدولة بدور رئيسي في الدول النامية لتطوير النظام المحاسبي والتقارير المالية التي يوفرها للمستفيدين منها ويبدو ذلك في الجهاز الضريبي حيث يقوم بإصدار النظم والتعليمات اللازمة للشركات المساهمة والتي يجب مراعاتها عند أعداد التقارير المالية وصولا" للربح الضريبي.

المحور الثالث: الدراسة الميدانية:

أولاً: إجراءات الدراسة الميدانية:- لتنفيذ إجراءات الدراسة قام الباحث بالخطوات التالية:

1. وتتمثل في الإجراءات التي اتبعها الباحث في التخطيط للدراسة الميدانية موضحاً خطوات تصميم أداة الدراسة وصف لمجتمع وعينة الدراسة وتقييم أدوات القياس من خلال اختبارات الصدق الظاهري، والثبات، والصدق الذاتي، بالإضافة إلى توضيح الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات.
2. قام الباحث بعرض أداة الدراسة بصورتها الأولية على الأستاذ المشرف على الدراسة، كما تم الاستفادة من خبرات وتجارب بعض المختصين كمحكمين حيث طلب منهم إبداء آرائهم وإصدار أحكامهم على الأداة من حيث مدى اتساق الفقرات مع فروض الدراسة.
3. تمت مخاطبة إدارات شركات لأخذ الإذن والسماح لإجراء الدراسة بالشركات.
4. تم توزيع عدد (60) استبانة على عينة قصدية من المحاسبين، والمراجعين الداخليين، ومحاسبي التكاليف، ومديري الإنتاج، والمديرين الماليين، ومدراء الإدارات، وشاغلي الوظائف الأخرى بشركات السكر في ولاية النيل الأبيض.
5. تم استلام (50) استبانة، جميعها صالح للتحليل الإحصائي، بنسبة بلغت 83%، وعدد (10) استبانات غير مسترد أو غير صالحة للاستخدام الاحصائي بنسبة 17%.

ثانيا: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:- تم إدخال البيانات وتحليلها باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS). واستخدمت الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات الأولية وحيث تمت معالجتها إحصائياً باستخدام الآتي:-

(1) الأساليب الإحصائية الوصفية: تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية بشكل عام للحصول على قرارات عامة عن خصائص وملامح تركيبة مجتمع الدراسة وتوزيعه وقد تضمنت الأساليب التوزيع التكراري لإجابات الوحدات المبحوثة.

(2) الوسط الحسابي: تم استخدام مقياس الوسط الحسابي ليعكس متوسط إجابات عبارات الدراسة حيث تم إعطاء الوزن 5 لعبارة أوافق بشدة، والوزن 4 لعبارة أوافق، والوزن 3 لعبارة محايد، والوزن 2 لعبارة لا أوافق، والوزن 1 لعبارة لا أوافق بشدة.

(3) الانحراف المعياري:- تم استخدامه لقياس مدى تجانس إجابات الوحدات المبحوثة ولقياس الأهمية النسبية لعبارات محاور الاستبانة.

(4) استخدام اختبار (مربع كاى):- وتم استخدام هذا الاختبار لاختبار الدلالة الإحصائية لفرضيات الدراسة عند مستوى معنوية 5% ويعني ذلك انه إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية المصاحبة لقيمة مربع كاى المحسوبة اقل من 5% يرفض فرض العدم ويكون الفرض البديل (فرض الدراسة) صحيحاً. أما إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية المصاحبة لقيمة مربع كاى اكبر من 5% فذلك معناه قبول فرض العدم وبالتالي يكون الفرض البديل (فرض) الدراسة غير صحيح.

$$كا^{2} = مجـ \frac{(ك - ك`)^{2}}{ك`}$$

حيث كا^2: مجموع مربعات الفروق بين التكرار التجريبي والتكرار النظري مقسومة على التكرار النظري.

ك: التكرار التجريبي أو المشاهد.

ك`: التكرار النظري أو المتوقع

(5) اختبار ألفا كرنباخ (صلاح الدين علام،2000،195م):

وتم استخدامه لقياس الاتساق الداخلي لعبارات الدراسة للتحقق من صدق الأداة، ويعد المقياس جيداً وملائماً إذا زادت قيمة معامل ألفا كرونباخ عن (60%).

ثالثا:تحليل البيانات واختبار الفرضيات:ويشمل ذلك التوزيع التكراري لعبارات المحاور والإحصاءات الوصفية (المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية) ويمكن توضيح ذلك في الآتي:-

1. تحليل البيانات:
2.

التوزيع التكراري لإجابات المبحوثين حول عبارات الفرضية الأولى

العبارة	المقياس	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
1. تعتبر القوائم المالية المصدر الرئيسي لاتخاذ القرارات الاستثمارية	التكرار	24	20	2	2	2	50
	النسبة%	%48	40%	4%	4%	4%	100
2. القوائم المالية المعدة بالأسس الحديثة تساعد متخذي القرار في اتخاذ قرارات التمويل والاستثمار	التكرار	17	24	8	-	1	50
	النسبة%	34%	48 %	16%	0%	2%	100
	التكرار	15	23	10	1	1	50

3. يمكن الاستفادة من القوائم المالية المكملة للقوائم الأساسية في خيار قرارات التمويل والاستثمار	النسبة%	%30	46 %	20%	2%	2%	100
4. مراعاة التغير في المستوى العام للأسعار يؤثر في إعداد القوائم المالية وبالتالي قرارات التمويل والاستثمار	التكرار	24	17	6	2	1	50
	النسبة%	48%	34%	12%	4%	2%	100
5. يؤثر التضخم على مدى ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية	التكرار	14	26	4	5	1	50
	النسبة%	28%	52%	8%	10%	2%	100

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة 2020م

يتضح من الجدول أعلاه مايلي:

1. أعلى نسبة من أفراد العينة يوافقون على أن القوائم المالية تعتبر المصدر الرئيسي لاتخاذ القرارات الاستثمارية بلغت (88)%، بينما نسبة غير الموافقين على ذلك (8)%، أما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (4)%
2. أعلى نسبة من أفراد العينة يوافقون على أن القوائم المالية المعدة بالأسس الحديثة تساعد متخذي القرار في اتخاذ قرارات التمويل والاستثمار بلغت (82)%، بينما نسبة غير الموافقين على ذلك (2)%، أما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (16)%
3. أعلى نسبة من أفراد العينة يوافقون على أن يمكن الاستفادة من القوائم المالية المكملة للقوائم الأساسية في خيار قرارات التمويل والاستثمار بلغت (76)%، بينما نسبة غير الموافقين على ذلك (4)%، أما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (20)%
4. أعلى نسبة من أفراد العينة يوافقون على مراعاة التغير في المستوى العام للأسعار يؤثر في إعداد القوائم المالية وبالتالي قرارات التمويل والاستثمار بلغت (82)%، بينما نسبة غير الموافقين على ذلك (6)%، أما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (12)%
5. أعلى نسبة من أفراد العينة يوافقون على أن التضخم يؤثر على مدى ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم الماليةبلغت (80)%، بينما نسبة غير الموافقين على ذلك (12)%، أما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (8)%

التوزيع التكراري لإجابات المبحوثين حول عبارات الفرضية الثانية

العبارة	المقياس	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
1. إظهار آثار التضخم على بيانات القوائم المالية يوفر معلومات صادقة وأكثر دقة لمستخدميها	التكرار	16	22	7	4	1	50
	النسبة%	32%	44%	14%	8%	2%	100
2. لا بد من أن تأخذ القوائم المالية بعين الاعتبار آثار التضخم النقدي لزيادة ثقة الموردين	التكرار	14	23	11	2	–	50
	النسبة%	28%	46%	22%	4%	0%	100
3. ان استخدام معدلات الخصم المعدلة بالتضخم يؤدي إلى تحسين جودة البيانات المالية المدرجة بالقوائم المالية	التكرار	9	28	9	3	1	50
	النسبة%	18%	56%	18%	6%	2%	100
4. إن اخذ التضخم في الحسبان وإظهار أثره على القوائم المالية أصبح أمراً ضرورياً وممكن تطبيقه علمياً	التكرار	18	14	14	3	1	50
	النسبة%	36%	28%	28%	6%	2%	100
5. يؤدي معالجة آثار التضخم إلى تحسين جودة القوائم المالية بالمؤسسة	التكرار	22	18	7	–	3	50
	النسبة%	44%	36%	14%	0%	6%	100

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة 2020م

يتضح من الجدول أعلاه ما يلي:-

1. أعلى نسبة من أفراد العينة يوافقون على أن إظهار آثار التضخم على بيانات القوائم المالية يوفر معلومات صادقة وأكثر دقة لمستخدميها بلغت (76)%، بينما نسبة غير الموافقين على ذلك(10)%، أما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (14)%
2. أعلى نسبة من أفراد العينة يوافقون على أن لا بد من أن تأخذ القوائم المالية بعين الاعتبار آثار التضخم النقدي لزيادة ثقة الموردينبلغت (74)%، بينما نسبة غير الموافقين على ذلك(4)%، أما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (22)%
3. أعلى نسبة من أفراد العينة يوافقون على أن ان استخدام معدلات الخصم المعدلة بالتضخم يؤدي إلى تحسين جودة البيانات المالية المدرجة بالقوائم المالية بلغت (74)%، بينما نسبة غير الموافقين على ذلك(8)%، أما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (18)%
4. أعلى نسبة من أفراد العينة يوافقون على أن اخذ التضخم في الحسبان وإظهار أثره على القوائم المالية أصبح أمراً ضرورياً وممكن تطبيقه علمياً بلغت (64)%، بينما نسبة غير الموافقين على ذلك(8)%، أما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (28)%
5. أعلى نسبة من أفراد العينة يوافقون على أن معالجة آثار التضخم تؤدي إلى تحسين جودة القوائم المالية بالمؤسسةبلغت (80)%، بينما نسبة غير الموافقين على ذلك(6)%، أما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (14)%.

الجدول أدناه يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات الفرضية الأولى

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	النتيجة
1. تعتبر القوائم المالية المصدر الرئيسي لاتخاذ القرارات الاستثمارية	4.24	0.56	1	أوافق بشدة
2. القوائم المالية المعدة بالأسس الحديثة تساعد متخذي القرار في اتخاذ قرارات التمويل والاستثمار	4.12	1.00	3	أوافق
3. يمكن الاستفادة من القوائم المالية المكملة للقوائم الأساسية في خيار قرارات التمويل والاستثمار	4.00	0.88	4	أوافق
4. مراعاة التغير في المستوى العام للأسعار يؤثر في إعداد القوائم المالية وبالتالي قرارات التمويل والاستثمار	4.22	0.95	2	أوافق
5. يؤثر التضخم على مدى ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية	3.94	0.98	5	أوافق
المتوسط	3.94	0.98		أوافق

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2020م

يتضح من الجدول أعلاه ما يلي:

1. جميع العبارات التي تعبر عن الفرضية الأولى يزيد متوسطها عن الوسط الفرضي (3) وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على جميع العبارات تعبر عن الفرضية الأولى
2. أهم عبارة من عبارات الفرضية الأولى العبارة (تعتبر القوائم المالية المصدر الرئيسي لاتخاذ القرارات الاستثمارية)، حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة (4.24) وبانحراف معياري (1.00) وأقل عبارة من حيث الموافقة هي العبارة (يؤثر التضخم على مدى ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية)حيث بلغ متوسط العبارة (3.94) بانحراف معياري (0.98)
3. كما بلغ متوسط جميع العبارات (4.1) وهذا يدل على أن إفراد العينة يوافقون على جميع العبارات التي تقيس الفرضية الأولى، بانحراف معياري (0.93)، مما يدل على تمركز القيم حول وسطها الحسابي.

الجدول أدناه يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات الفرضية الثانية

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	النتيجة
1. إظهار آثار التضخم على بيانات القوائم المالية يوفر معلومات صادقة وأكثر دقة لمستخدميها	3.96	0.99	3	أوافق
2. لا بد من أن تأخذ القوائم المالية بعين الاعتبار آثار التضخم النقدي لزيادة ثقة الموردين	3.98	0.82	2	أوافق
3. ان استخدام معدلات الخصم المعدلة بالتضخم يؤدي إلى تحسين جودة البيانات المالية المدرجة بالقوائم المالية	3.82	0.87	5	أوافق
4. إن اخذ التضخم في الحسبان وإظهار أثره على القوائم المالية أصبح أمراً ضرورياً وممكن تطبيقه علمياً	3.90	1.03	4	أوافق
5. يؤدي معالجة آثار التضخم إلى تحسين جودة القوائم المالية بالمؤسسة	4.12	1.06	1	أوافق
المتوسط	3.96	0.95		أوافق

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2020م

يتضح من الجدول أعلاه ما يلي:

1. جميع العبارات التي تعبر عن الفرضية الثالثة يزيد متوسطها عن الوسط الفرضي (3) وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على جميع العبارات تعبر عن الفرضية الثالثة
2. أهم عبارة من عبارات الفرضية الثالثة العبارة (يؤدي معالجة آثار التضخم إلى تحسين جودة القوائم المالية بالمؤسسة)، حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة (4.12) وبانحراف معياري (1.06) وأقل عبارة من حيث الموافقة

هي العبارة (ان استخدام معدلات الخصم المعدلة بالتضخم يؤدي إلى تحسين جودة البيانات المالية المدرجة بالقوائم المالية) حيث بلغ متوسط العبارة (3.82) بانحراف معياري (0.87).

3. كما بلغ متوسط جميع العبارات (3.96) وهذا يدل على أن إفراد العينة يوافقون على جميع العبارات التي تقيس الفرضية الثالثة، بانحراف معياري (0.95)، مما يدل على تمركز القيم حول وسطها الحسابي.

ب/ اختبار فرضيات الدراسة:

يتناول الباحث في هذا الجزء مناقشة وتفسير نتائج الدراسة، وذلك من خلال المعلومات التي أسفرت عنها جداول تحليل البيانات الإحصائية وكذلك نتائج التحليل الإحصائي لاختبار الفروض. وفى ضوء مشكلة وأهداف الدراسة، واستقراء الدراسات السابقة تمكن الباحث صياغة فرضيات الدراسة هي:

الفرضية الأولى: تعد القوائم المالية من أهم مصادر اتخاذ قرارات التمويل والاستثمار

وللتحقق من صحة هذه الفرضيات استخدم الباحث اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة، فإذا كانت قيمة الدلالة المصاحبة لقيم مربع كاي المحسوبة أقل من 0.05، فإن ذلك يدل على وجود فروق معنوية، وفي النتيجة تم الاعتماد على المتوسط المرجح

الجدول أدناه يوضح نتائج اختبار مربع كاي لعبارات الفرضية الأولى

العبارة	مربع كاي	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية	التفسير	النتيجة
1. تعتبر القوائم المالية المصدر الرئيسي لاتخاذ القرارات الاستثمارية	48.8	4	0.000	دالة	أوافق بشدة
2. القوائم المالية المعدة بالأسس الحديثة تساعد متخذي القرار في اتخاذ قرارات التمويل والاستثمار	24.4	3	0.000	دالة	أوافق
3. يمكن الاستفادة من القوائم المالية المكملة للقوائم الأساسية في خيار قرارات التمويل والاستثمار	35.6	4	0.000	دالة	أوافق
4. مراعاة التغير في المستوى العام للأسعار يؤثر في إعداد القوائم المالية وبالتالي قرارات التمويل والاستثمار	40.6	4	0.000	دالة	أوافق
5. يؤثر التضخم على مدى ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية	41.4	4	0.000	دالة	أوافق

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2020م

يتضح من الجدول أعلاه ما يلي:

1. بلغت قيمة مربع كاى المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الأولى (48.8) عند درجات حرية (4) ومستوى دلالة (0.000) وهي أقل من (5%)، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة.
2. بلغت قيمة مربع كاى المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الثانية (24.4) عند درجات حرية (3) ومستوى دلالة (0.000) وهي أقل من (5%)، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين.
3. بلغت قيمة مربع كاى المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الثالثة (35.6) عند درجات حرية (4) ومستوى دلالة (0.000) وهي أقل من (5%)، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين.
4. بلغت قيمة مربع كاى المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الرابعة (40.6) عند درجات حرية (4) ومستوى دلالة (0.000) وهي أقل من (5%)، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين.
5. بلغت قيمة مربع كاى المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الخامسة (41.4) عند درجات حرية (4) ومستوى دلالة (0.000) وهي أقل من (5%)، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين .

ويتضح من الجدول أعلاه أن جميع العبارات دالة إحصائياً عند مستوى 0.05، فإن ذلك يدل على وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة وجميعها لصالح الموافقين، والموافقين بشدة، وعليه نستنتج أن الفرضية التي تنص على "تعد القوائم المالية من أهم مصادر اتخاذ قرارات التمويل والاستثمار" هي فرضية مقبولة.

الفرضية الثانية: معالجة آثار التضخم في بيانات القوائم المالية يؤدي إلى تحسين جودة المعلومات الملائمة لمستخدمي القوائم المالية.

وللتحقق من صحة هذه الفرضيات استخدم الباحث اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة، فإذا كانت قيمة الدلالة المصاحبة لقيم مربع كاي المحسوبة أقل من 0.05، فإن ذلك يدل على وجود فروق معنوية، وفي النتيجة تم الاعتماد على المتوسط المرجح

الجدول أدناه يوضح نتائج اختبار مربع كاي لعبارات الفرضية الثانية

العبارة	مربع كاي	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية	التفسير	النتيجة
1. إظهار آثار التضخم على بيانات القوائم المالية يوفر معلومات صادقة وأكثر دقة لمستخدميها	30.6	4	0.000	دالة	أوافق
2. لا بد من أن تأخذ القوائم المالية بعين الاعتبار آثار التضخم النقدي لزيادة ثقة الموردين	18	3	0.000	دالة	أوافق
3. ان استخدام معدلات الخصم المعدلة بالتضخم يؤدي إلى تحسين جودة البيانات المالية المدرجة بالقوائم المالية	45.6	4	0.000	دالة	أوافق
4. إن اخذ التضخم في الحسبان وإظهار أثره على القوائم المالية أصبح أمراً ضرورياً وممكن تطبيقه علمياً	22.6	4	0.000	دالة	أوافق
5. يؤدي معالجة آثار التضخم إلى تحسين جودة القوائم المالية بالمؤسسة	19.28	3	0.000	دالة	أوافق

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2020م

يتضح من الجدول أعلاه ما يلي:

1. بلغت قيمة مربع كاى المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الأولى (30.6) عند درجات حرية (3) ومستوى دلالة (0.000) وهي أقل من (5%)، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين.
2. بلغت قيمة مربع كاى المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الثانية (18) عند درجات حرية (3) ومستوى دلالة (0.000) وهي أقل من (5%)، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين.
3. بلغت قيمة مربع كاى المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الثالثة (45.6) عند درجات حرية (4) ومستوى دلالة (0.000) وهي أقل من (5%)، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين.

4. بلغت قيمة مربع كاى المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الرابعة (22.6) عند درجات حرية (4) ومستوى دلالة (0.000) وهي أقل من (5%)، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين.
5. بلغت قيمة مربع كاى المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الخامسة (19.28) عند درجات حرية (3) ومستوى دلالة (0.000) وهي أقل من (5%)، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين.

ويتضح من الجدول أعلاه أن جميع العبارات دالة إحصائياً عند مستوى 0.05، فإن ذلك يدل على وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة وجميعها لصالح الموافقين، وعليه نستنتج أن الفرضية التي تنص على أن "معالجة آثار التضخم في بيانات القوائم المالية يؤدي إلى تحسين جودة المعلومات الملائمة لمستخدمي القوائم المالية" هي فرضية مقبولة.

تناول هذا المبحث عرض ومناقشة فرضيات الدراسة، وقد توصل الباحث من خلال التحليل الإحصائي والذي يتمثل في اختبار مربع كاي لدلالة الفروق وغيرها من أدوات التحليل الإحصائي الأخرى، وقد توصل إلي نتيجة مؤداها صحة الفرضيات جميعاً وهو ما يعني أن الفروض قامت على أسس صحيحة.

النتائج والتوصيات:

أولا: النتائج: خلصت الدراسة الي النتائج التالية :

1. تعتبر القوائم المالية المصدر الرئيسي لاتخاذ القرارات الاستثمارية.
2. مراعاة التغير في المستوى العام للأسعار يؤثر في إعداد القوائم المالية وبالتالي قرارات التمويل والاستثمار.
3. يؤثر التضخم على بنود القوائم المالية التقليدية مما يجعلها مضللة للمستخدمين.
4. معالجة آثار التضخم يؤدي إلى تحسين جودة القوائم المالية بالمؤسسة.
5. يجب أخذ القوائم المالية بعين الاعتبار آثار التضخم النقدي لزيادة ثقة الموردين.

ثانياً: التوصيات: في ضوء نتائج الدراسة يوصي الباحث بالآتي :

1. التركيز على مدى ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية لتقليل آثار التضخم.
2. عدم الاعتماد على المعلومات المعدة على اساس التكلفة التاريخية لتوفير معلومات القوائم المالية لكثرة تعقيدها تكلفتها.
3. استخدام معدلات الخصم المعدلة بالتضخم لتحسين جودة البيانات المالية المدرجة بالقوائم المالية.
4. وضع التضخم في الحسبان عند اعداد القوائم المالية حتى تكون قوائم أقرب للدقة.
5. على الشركات في الوقت الراهن حجز جزء من أرباحها كاحتياطي للتضخم.

قائمة المصادر والمراجع:

أحمد جامع، النظريات الاقتصادية الاقتصاد الكلي، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1976م).
جاري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد، وجهة نظر النقديين، (جدة: دار المريخ للنشر، 1987م).

جيمس جوازتيني، وريجارد استروبد، الاقتصاد الكلي الإخبار العام والخاص، الطبعة العربية، (جدة: دار المريخ للنشر، 1988م).

حسين الحيي وآخرون، تحليل وتقديم المشاريع (عمان أم السماق للنشر 1998م).

حسين مصطفى هلالي، تحليل وتفسير ونقد القوائم المالية والميزانيات، دار النهضة العربية، 2010م.

رضوان محمد الضائي، مبادئ المحاسبة وتطبيقها، صنعاء – عمان، 2006م.

سامي محمد غنيمي، دراسة تحليلية لطرق المحاسبة عن التغيرات في مستويات الأسعار وإمكانية تطبيقها عمليا في جمهورية مصر العربية، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة، جامعة عين شمس 1994م.

سامي خليل، النظريات والسياسات النقدية والمالية، (الكويت: شركة كاظمة، 1982م).

صلاح الدين محمود علام، القياس والتقويم التربوي والنفسي أساسياته وتطبيقاته المعاصرة،(القاهرة: دار الفكر العربي،200م).

سهام حسن سليطين، مشكلات المحاسبة عن الإهلاك في ظل تغير الأسعار، رسالة ماجستير غير منشورة، سوريا، جامعة تشرين، 2011م.

عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، تحليل مدني وكلي للمبادئ، (اسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2000م).

عثمان عبده حسن، الافصاح العام واهميته لمستخدمي القوائم المالية، رسالة ماجستير، جامعة النيلين، 2012م.

عقيل جاسم عبدالله، النقود والمصارف، (بنغازي: دار الكتب الوطنية، 1994م).

عمر كامل، النقود والنظام النقدي الدولي، (جدة: مطبوعات مجموعة دلة البركة، 1999م).

عمر محمد إبراهيم، دور الإفصاح المحاسبي في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية، رسالة ماجستير، جامعة النيلين، 2017م.

غسان فلاح مطارتة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، دار المسيرة للطباعة والنشر، 2011.

كامل بكري، مبادئ الاقتصاد الكلي، (الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر، 2000م).

مايكل ابورجمان، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسية، ط2، (جدة: دار المريخ للنشر، 1998م).

محمد كمال أبو عجوة، د. طارق عبد العال حماد، الطرق المحاسبية والتقارير المالية، مطابع الدار الهندسية،2006م.

منى محمد إبراهيم، تكنلوجيا إدارة الموارد للرقابة على المخزون، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006م.

نبيل الدوبي، التضخم في الاقتصاديات المختلفة، (الإسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية، 1973م).

نجوي محمد بحر الدين، اثر التضخم علي القوائم المالية في مؤشرات سوق الخرطوم للأوراق المالية، دراسة مقدمة لنيل درجة فلسفة الدكتوراه في المحاسبة، بجامعة النيلين، 2013م.